

## السيرة الذاتية

**الاسم واللقب: نور الدين صحراوي**

من مواليد 03 جانفي 1973 بالرباح

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريا بتقدير قريب من الجيد دورة جوان 1992
- شهادة الليسانس في التاريخ من جامعة قسنطينة دورة جوان 1997
- شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر جامعة الجزائر 2

الرتبة العلمية: ماجستير

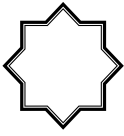
التخصص: تاريخ معاصر

الهاتف الشخصي: 0662442704

البريد الإلكتروني: snoureddine31@yahoo.fr

محور المداخلة: انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية على العلاقات بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس.

عنوان المداخلة: المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية وتأثيرها على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881 - 1954م، من خلال الوثائق الأرشيفية.



## ملخص الموضوع باللغة الفرنسية

### **La surveillance Française de La Frontière Algero- Tunisienne et son impact sur la communication entre les deux peuples 1881-1954**

Avant la colonisation française " 1881-1882", les territoires frontalier entre l'Algérie et la Tunisie étaient totalement ouverts.

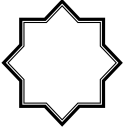
Les indigènes étaient unis grâce à la similitude de mode de vie comme dans les Zones rurales et bédouines, là où les tribus se déplacent et pratiquent toutes les formes de communication: sociale, culturelle, religieuse et commerciale sans prendre en considération qu'il Ya une frontière, de sorte que l'ancien gouverneur français d'Annaba " Le maréchal Randon" a décrit cette situation par " la fusion complète" entre les tribus dans les territoires frontalier.

Mais avec l'imposition d'une surveillance de deux régences, ces territoires devenant un barrière d'exclusion pour tous les domaines afin de poursuivre les rebelles, couper les sources de soutien et lutter contre le commerce illégal comme la poudre à canon.

Cette nouvelle situation conduit à une multiplicité de forme de surveillance française de deux régences: surveillance militaire "sécurité", douane, administratif,...en utilisant des groupes des indigènes tell que les Méharistes et les goumiers.

Même si ces pratiques ont réussi à restreindre la circulation des personnes et des révolutionnaires, mais elles ont entraîné à un rejet populaire de l'occupation étrangère et ses pratiques, de plus la propagation du phénomène de la contrebande.

Ce sujet soulève plusieurs problématiques, notamment: Quelles sont les formes de surveillance française des frontières orientales ? Et comment était leur impact sur les relations de communication entre les deux peuples: algérienne et tunisien ?



## ملخص الموضوع باللغة العربية:

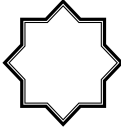
كانت المناطق الحدودية عموماً بين الجزائر وتونس قبيل مجيء الاحتلال الفرنسي 1881-1882م على قدر كبير من الانفتاح، يوحدّها تشابه نمط العيش المشترك كمناطق ريفية، بدوية، تتجول فيها القبائل وتمارس كل أشكال التواصل: الاجتماعية، والثقافية، والدينية، والتجارية، دون أن يكون في تصوّرها أدنى اعتبار لوجود خط حدودي فاصل، حتّى أنّ حاكم عنابة السابق "المارشال رندون" وصف هذه الحالة بـ "الانصهار التام" بين المجموعات القبلية في المناطق الحدودية.

لكن مع فرض السيطرة الفرنسية على العمالتين أخذت المناطق الحدودية دور الحد الفاصل الإقصائي في كل المجالات. وكان الدافع الأساسي عند الفرنسيين هو ملاحقة "المتمردين" وتجفيف منابعهم ومكافحة التجارة غير المشروعة كتجارة البارود.

إنّ هذه الوضعية الجديدة أدت إلى تعدّد أشكال المراقبة الفرنسية على الضفتين: مراقبة عسكرية "أمنية"، جمركية، إدارية، مستخدمة في ذلك تشكيلات من السكان المحليين كالمهاريست والفومية.

وإذا سلّمنا بنجاح هذه الممارسات الجديدة في التضيق على حركة السكان والثوار في كلا المنطقتين؛ إلّا أنّها من جهة أخرى كرّست الرفض الشعبي للاحتلال الأجنبي وممارساته وأدت إلى انتشار ظاهرت التهريب.

يطرح الموضوع جملة من الإشكاليات أهمها: ما هي أشكال المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية؟ وكيف كان تأثيرها على علاقات التواصل بين الشعبين الجزائري والتونسي؟.



## المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية وتأثيرها على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954م، من خلال الوثائق الأرشيفية. أ. نورالدين صحراوي

### مقدمة:

تكتسي الحدود الشرقية الجزائرية أهمية بالغة في عملية التواصل بين الشعبين، الجزائري والتونسي، على مر التاريخ، رغم أن الشعبين لم يعرفا لغة الحدود الفاصلة بأشكالها السياسية والقانونية والإدارية، إلا بعد انتصاب النظام الاستعماري على الضفتين (الجزائر وتونس) خلال القرن التاسع عشر. ولأهمية الحدود بين الدولتين، وضعها النظام الاستعماري نصب عينيه، وأقام فيها أبراجاً للمراقبة<sup>(1)</sup>، دائمة وأخرى مؤقتة، ثابتة أو متنقلة، ترصد حركة السكان والقوافل التجارية وكل ما من شأنه أن يؤثر على استقراره وأمنه.

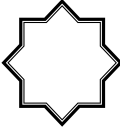
ومع تطور مفهوم الحدود السياسية، الذي أصبح يدلُّ على المجال الترابي السيادي لهذه الدول، تعددت معه أشكال المراقبة التي فرضتها سلطات الاحتلال على الضفتين، وتنوّعت أهدافها، مستخدمة في ذلك تشكيلات من السكان المحليين (مهاريست، قومية) بحكم معرفتهم لتلك المسالك الصحراوية.

إن هذا الوضع الجديد المفروض على الشعبين، ستكون له تداعيات في قادم الأيام، حتى وإن تجاهله الموقف الجمعي للسكان أو أبدى مقاومة له بطرق مختلفة. وهذا يدفعنا إلى طرح الإشكاليات الآتية:

كيف كانت العلاقات الرسمية والشعبية بين المنطقتين قبل 1881م؟ وما هي أشكال المراقبة الفرنسية على المناطق الحدودية في الجنوب الشرقي الجزائري؟ وهل كان لها تأثير على عمليات التواصل بين الشعبين؟ وكيف كان رد فعل السكان عليها؟

### 1 - صورة الوضع العام قبل مجيء الفرنسيين:

من المؤكد أن سلطة الباي في تونس تُولي مسألة المناطق الحدودية قدراً كبيراً من الأهمية، إلا أن هذا الأمر يختلف بالنسبة لسكان تلك المناطق من التونسيين والجزائريين؛ إذ لم يُدرج معنى الحد الفاصل في تحركاتهم، من الشرق إلى الغرب أو

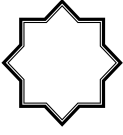


العكس، "ولم يكن للموقع الحدودي تأثير على نمط عيش المجموعات القبلية أو على تصوّراتها. بل كانت تشترك مع بقية المجموعات الداخلية لإيالة تونس أو التابعة للإيالة الجزائرية في نمط عيشها وفي ثقافتها"<sup>(2)</sup> وهذه الوضعية مرتبطة أولاً بطبيعة العلاقات القبلية<sup>(3)</sup> والارتباطات الدينية ( طرق ومشايخ)<sup>(4)</sup> التي تجعل منهم نسيجاً اجتماعياً واحداً، يرفض الفصل والتباين، ويميل إلى الوحدة والتكامل<sup>(5)</sup>، ثانياً بأنشطة تلك المجموعات الاقتصادية كالرعي والتجارة.

ولأجل ذلك تعرف المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس بمناطقها الريفية والحضرية، نشاطاً اقتصادياً كثيفاً مفتوحاً على الجهتين، فلاهل وادي سوف مبادلات اقتصادية متنوعة مع أهل الجريد التونسي، ولهؤلاء عدة محلات تجارية في مدينة تبسة، كما كانت مدينة الكاف التونسية مركزاً تجارياً نشيطاً، تلتقي عنده خمس طرق قادمة من الجزائر، أهمها طريق تبسة وقسنطينة والقالّة، وبهذه المدينة (الكاف) يُقام كلّ يوم خميس سوق أسبوعية يقصده تونسيون وجزائريون على حدّ سواء<sup>(6)</sup>. وهذا التواصل نجده أيضاً في المناطق الشمالية للإيالتين، مثل عروش خمير والرقبة الذين كانوا يرتادون أسواق القالة وسوق أهراس المجاورة لهم<sup>(7)</sup>.

لقد أحسن القائد العسكري الفرنسي "رندون Randon"<sup>(8)</sup> وصف هذه الوضعية بحالة الانصهار التام، دالاً بذلك على غياب مفاهيم الحدود العازلة بين الشعبين، واعتبر هذا الأخير أن الخط الحدودي الذي ساهم في إنجازهِ بين الجزائر وتونس، بين سنوات 1843 و 1845، لم يكن في الواقع سوى "وهم حدود" لا حدود حقيقية، لأن البلاد حسب رأيه مفتوحة من جميع الجهات والسكان يرتحلون عن المواطن التي استقروا بها بنفس اللامبالاة<sup>(9)</sup>.

وإذا كانت المجموعات القبلية في هذه المناطق، بهذا القدر من الترابط والتواصل؛ فإن ذلك لم يمنع حدوث مشاكل بينهما، جسّدت عمليات الغزو والغارات المتبادلة بين القبائل<sup>(10)</sup>، والتي استهدفت قطعان الماشية والإبل والقوافل التجارية، ونذكر هنا حالتين من تلك الغارات خلال حكم المشير أحمد باي<sup>(11)</sup>، الأولى عبّرت عنها رسالة الباي إلى قنصل فرنسا بتونس "مرسيشو Marceschau"<sup>(12)</sup> يقول فيها: "...أمّا بعد فقد بلغنا كتابكم المؤرخ في 16 أكتوبر ومعه شكايات من جناب الجنرال الحاكم بقسنطينة من الغارة التي وقعت من أولاد يعقوب على أنفار سُوافة، والجواب أن أمير لواء الجريد



متوجه عن قريب وآذناه أن يخلص هؤلاء السّوافة من أولاد يعقوب ويزجرهم عن فعلهم وعنده من الأمور الواجبة التي نبادر بها..."<sup>(13)</sup>.

أمّا الثانية وهي لذات المشير، يطلب فيها من القنصل الفرنسي "دي تاييس" إخبار الجنرال حاكم قسنطينة، بغارة أولاد شرّاش على نفطة، وأنّه لمّا خرج لهم آغة الجريد "أحمد زروق" رجعوا هاربين، وفي طريقهم اعتدوا على قافلة تجارية، ونهبوا ممتلكاتها المكوّنة من ثمانية جمال محمّلة بالسلع، وتبيّن أن الجمال للسّوافة والسلع التي عليها لأهل توزر<sup>(14)</sup>. ورغم استمرار عمليات النهب والسّلب المتبادلة، إلّا أن العروش كانت تتصالح فيما بينها، بتدخل رجال الزوايا والمشايخ، دون اللجوء في الغالب إلى تحكيم السلطة الحاكمة في الإيالتين<sup>(15)</sup>.

وبالتالي فلا الحروب بين الإيالتين في السابق، ولا الغارات التي كانت تحدث باستمرار، كان لها تأثير على أسلوب العيش لدى أهالي المناطق الحدودية من الجانبين، ولا على علاقات التواصل التاريخية التي ربطتهما ببعضهما<sup>(16)</sup>.

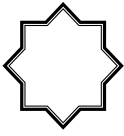
## 2 - نشأة الحدود الجغرا- سياسية في المنطقة:

### أ- الحدود: اللفظ والمعنى:

وردت كلمة الحدود في كتب اللغة بمعنى التّخوم والمعالم<sup>(17)</sup>، أمّا موسوعة لالاند الفلسفية فقد ذكرت لها عدة معاني من بينها؛ الوقف، النقطة التي يُتوقّف عندها<sup>(18)</sup>، وأمّا في الجغرافيا السياسية فلها الآن مدلول سياسي واضح يرتبط بمفهوم الدولة الحديثة، إذ تعني الحدود التي تحدّد كيان الدولة وإقليمها الأرضي، وتحدّد مساحتها الأرضية التي تمارس الدولة سيادتها عليها، وكذلك تحديد مساحتها المائية. فالحدود موضع جغرافي تلقّي عنده قوى دولتين ينتهي عنده نفوذ كل دولة وقوانينها، وهذا المعنى لم يُعرف إلّا في أوائل القرن العشرين<sup>(19)</sup>. يتّضح من خلال ما سبق أن للحدود معنى اقصائي يفيد التمايز والتباين، ويتضمّن بُعدا أنثروبولوجيا له علاقة بالهوية الوطنية<sup>(20)</sup>.

### ب- الحدود الترابية، النّشأة والانعكاسات:

يرى كثير من الدارسين أن مصطلح الحدود في معناه الحديث كان غائبا تماما أو يكاد عن الوعي العربي، لأنّ هذا الفضاء كانت تحكمه حتى وقت متأخر مبادئ الانتماء إلى "دار الإسلام"<sup>(21)</sup>، أو ما يمكن أن نسمّيه "القومية الإسلامية"، وأن القومية القطرية كمرادف للدولة الحديثة، لم تتحقق إلّا في أوروبا بعد الثورة الفرنسية 1789م، التي حولت



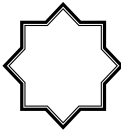
ولاء المجموعات من شخص الملك إلى الدولة ومؤسساتها، وعليه يكون ظهورها في الوطن العربي مع بداية الحركة الاستعمارية في القرن التاسع عشر. ولنا أن نتساءل هنا كيف كانت البدايات الأولى لترسيم الحدود بين الجزائر وتونس؟ وماهي العوامل الدافعة لهذا الإجراء؟

تمثل السيادة الترابية إحدى أركان السيادة السياسية للدولة الحديثة<sup>(22)</sup>، وينبع مفهوم السيادة الترابية من القدرة على مراقبة المجال بكلية، سواء المركزي منه أو الطرفي، وفي المنطقة محل الدراسة "الجنوب الشرقي الجزائري" كما في تونس فقد عرف مفهوم الحدود تطورا في مدلولاته ومحتوياته الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، من الحدود الجبائية "حدود الولاء العائد إليها"، إلى الحدود الترابية<sup>(23)</sup> "حدادة البلاد"<sup>(24)</sup> إلى حدود السيادة بداية من منتصف القرن التاسع عشر.

وبذلك تحولت المناطق الحدودية من الحدادة الجامعة<sup>(25)</sup> إلى الحدادة الفاصلة، تحت ضغط التوسع الفرنسي في المنطقة من جهة، خاصة بعد احتلال قسنطينة سنة 1837م، وقد تجلّى ذلك منذ إقدام القائد العسكري "رندون" على رسم أول خط حدودي بين الجزائر "المحتلة" وتونس سنة 1845م<sup>(26)</sup>، ومن جهة ثانية رغبة حكام تونس في تحصين المجال الترابي العائد لسلطتهم من أن تتوسع فيه المحلة الفرنسية الزاحفة نحوهم، مثلما حدث لمنطقة نهّد "ناحية القالة" التي كادت أن تدخل العلاقات التونسية - الفرنسية في نفق مظلم.

ولمّا باتت المناطق الحدودية تشكل هاجسا أمنيا واقتصاديا، لجأت السلطات على الجانبين إلى اتخاذ إجراءات جديدة، تزيد من سيطرتها على المجال الترابي، وتغيرت معها نظرة السلطة في تونس إلى المجال الترابي وكيفية إثبات ملكيته، في السابق لم تكن الحدود ثابتة، بل تتغير ولا تخضع لاتفاقيات دائمة، وهو موقف يأخذ جذوره من مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي، وربما يكون له ما يبرره خلال العصر الوسيط.

أمّا مع هذه المتغيرات الجديدة فقد اضطرّ الباي إلى تبني الوسائل الحديثة في إثبات الملكية، وهذا ما نستخرجه من أوامر عامل الجريد "محمد المرباط" إلى عامل نفطة في فضّ النزاع على مناطق بالحدود بين تونسيين وجزائريين في دائرة اختصاصه، قائلا له: "...والمراد أن تعمل غاية الجهد ونهاية الجدّ في الاستكشاف عن حقيقة النازلة وهل أن هذا المكان من تراب المملكة التونسية، ورعاياه ينزلون فيه من قديم وإذا كان كذلك فهل يوجد به ما يدلّ على ثبوت ذلك كالمقابر المنسوبة للرعايا التوانسة ونحوها وهل



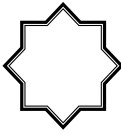
هناك رسوم قديمة تدل على ثبوت ذلك أيضا وكم مقدار المسافة التي بين هذا المكان وبين الحد الفاصل بين المملكتين وإذا أمكنك أن تجد لنا صورة ورسم هذا المكان والحد الفاصل<sup>(27)</sup>.

ولقد ترتب عن هذه الأوضاع انعكاسات خطيرة، أطاحت بتلك التوازنات القديمة التي أساسها التواصل ونمط العيش المشترك، وحلّ محلّها المدلول الإقصائي للحدود، ولا أدلّ على ذلك من أن يصبح أهل الجزائر أجنب في تونس أو العكس، ويظهر ذلك في مراسلة محمد المرابط عامل الجريد سنة 1873م إلى الوزير الأكبر خير الدين التونسي يخبره فيها "...أن خليفة نفطة قبل [سمح] أناس من رعايا الجزائر نازلين بخيامهم وأنعامهم... وقد وجّهت إليهم شاوش لترحيل هؤلاء الأجنب من أماكن نزولهم من المملكة إلى خارجه"<sup>(28)</sup>، ويبدو أن هؤلاء "الأجنب" - حالهم كحال أصحاب الكهف في الزمن الغابر - لزالوا على عهدهم القديم، يتبعون الكلاً أنا وجدوه في مشارق الأرض ومغاربها.

ومن الانعكاسات الأخرى تحول الأراضي التونسية إلى ملجأ غير آمن للجزائريين الفارين من الملاحقات الفرنسية وقوانين الاحتلال الجائرة، وتعبّر المراسلة التي أرسلها المشير أحمد باي إلى القنصل الفرنسي "لابلاس Laplace"<sup>(29)</sup> عن هذا التحول لما اشتكى هذا الأخير من دخول مجموعة من الجزائريين على رأسهم المدعو "صالح بن دالي" من منطقة كاف الطبول، كانت السلطات الفرنسية تتعقبهم في الجزائر - ويكون القنصل قد تلقى أمرا من حاكم الجزائر بهذا الخصوص - ومما جاء في المراسلة: "...وفي الحين عيّنا لصالح بن دالي إن وجدوه عند أولاد بوغانم يتمكنوا عليه أو يطردونه من قرب عمالتنا ولا يأويه أحد وكاتبنا كاهية الكاف يعرفنا بتحقيق النازلتين وأكدنا عليه برد البال من أسباب هذه الأمور ومنع وقوعها... وأما قايد الفراشيش<sup>(30)</sup> فإنه هنا ولا يصدر منه أدنى مخالفة لأمرنا ومع ذلك فقد حذرناه مشافهة والإذن الموكل عنده أن لا يقبل أحدا هاربا ولا يأويه بل يطرده ويبعده عن قرب عمالتنا..."<sup>(31)</sup>.

والانعكاس الأخطر على الإطلاق تمثّل في إقامة نفاط للتفتيش وأبراج عسكرية للمراقبة بآليات حديثة كالناظور، وبناء ثكنات عسكرية متقدمة على كامل الشريط الحدودي من الشمال إلى الجنوب، وعلى الجهتين الشرقية والغربية، وفي هذا الصدد أقدم باي تونس "المشير أحمد" سنة 1847م على نصب أربع قطع مدفعية بمدينة الكاف لتشديد المراقبة على الأرض والقبائل، وواصل هذه السياسة من بعده الباي محمد





الصادق (1859-1882)، حيث أمر بإصلاح وبناء الأبراج والثكنات العسكرية في ماطر و برج الحميمة و برج حيدرة و برج النفيضة والأعراض<sup>(32)</sup>.

وأما عن الجانب الفرنسي (جهة الجزائر المحتلة)، فمُنذ بسط نفوذه على منطقة وادي سوف سنة 1882م<sup>(33)</sup> أخذ في التوسع نحو خط الحدود الشرقية باتجاه نفطة، إمّا مطاردا للثوار أو ناشرا لعيونه<sup>34</sup>، ثم دعمها ببناء برج للحراسة بالدبيلة<sup>(35)</sup> خلال تلك السنة، حتى تكتمل له السيطرة على الطرق والمسالك الصحراوية وكانت المبررات التي تقدمها السلطات الفرنسية دائما، هي مكافحة التجارة الممنوعة وعلى رأسها تجارة البارود.

### 3 - المراقبة الفرنسية للحدود وتأثيرها على التواصل بين الشعبين:

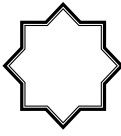
#### أ - أشكال المراقبة الفرنسية للحدود:

بعد أن بسطت فرنسا سيطرتها على الجنوب الشرقي الجزائري وتونس سنة 1881م، بقي عليها أن تحافظ على هذا "المكسب الجديد"، خاصة وهي الدولة ذات التجربة الطويلة في احتلال الشعوب، واعتمدت في ذلك على خبرة جيشها وآلياته العسكرية المتطورة ثم دعمته بأشكال أخرى قديمة وجديدة نذكر منها:

#### ■ المَحَلَّة المتنقلة<sup>(36)</sup>:

لم يعهد سكان المناطق الحدودية في السابق رؤية الجندي الفرنسي يترصدهم في قارعة الطريق، بالتفتيش والنهي والمنع، وحتى وإن أُلْفوا محلة الباي والآغة فلائن هؤلاء من جنسهم يتكلمون لغتهم ولباسهم العسكري مألوف، على عكس محلة الرومي<sup>(37)</sup> التي كان لها وقع الصدمة عليهم، ونستنتج ذلك من الرسالة التي بعثها قائد نفطة "محمد الصغير" إلى آغة الجريد "أحمد زروق" يخبره فيها باقتراب الفرنسيين من عمالة نفطة، ومنها نقتبس: "إن بلدنا كما لا يخفاكم آخر عماله ومساوية لنواحي الغرب [الجزائر] ولا يخفاكم أن سوف متملك بها الفرنسيين دمره الله وفي هاذة [هذه] الأيام قدمت أمحال الرومي إلى وطن سوف وكل من يقدم لنا من سوف يذكر لنا وأن الخبر شائع في سوف وأن الرومي قاصد بأمحاله إلى بلد نفطة"

ثم يضيف القائد "...وذكروا لنا أن المياه [الآبار] التي بين بلدنا وسوف في الطريق أمر بحفرها حتى بير يقال له بوناب مسير أقل من يوم أو يومين على بلدنا أمر بحفره وتحيرنا من هذا الأمر غاية التحير والآن عزمنا على إعلام سيدنا وسيادتكم بالأمر..."<sup>(38)</sup>.



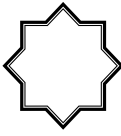
### ■ الأبراج العسكرية:

تمثل أبراج الحراسة نقاط مراقبة دائمة وثابتة، يكون بناؤها في الطرق الرئيسية وعلى امتداد حدود الدولة، ومن المعلوم أنه فيما مضى شيدت تونس أبراجا وتكنات عسكرية للحراسة والمراقبة، تحت تأثير عدة عوامل لعل أهمها:

- رغبة دولة البايك في مراقبة حركة المجموعات الحدودية باتجاه عمالة الغرب "الجزائر" بعد 1830م.
- مشاركة القبائل الحدودية في ثورة 1864م ودورهم في تهريب زعيم الثورة "علي بن اغذاهم" إلى الجزائر.
- مشاركة الفراشيش وأولاد بوغانم وأولاد عبيد في المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي
- المراقبة الدائمة على نقاط العبور<sup>(39)</sup>

لكن الجديد بعد 1881م هو الإشراف الفرنسي على بنائها، وإجبار الباي على تسليم تلك المواقع للجيش الفرنسي<sup>(40)</sup>، بمقتضى معاهدة الحماية "12ماي 1881م". وتخبّرنا وثائق الأرشيف التونسي عن هذه العملية بأدق تفاصيلها، فقد بعث عامل الوديان [ من مناطق الجريد] الطاهر بن الحاج أحمد إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتورة جريدة يبين فيه مصاريف أهل الوديان و"الخطية الحربية"<sup>(41)</sup> خلال مدة تمتد من 10 محرم 1299هـ وتنتهي في 10 رجب 1300هـ، 1883م ونجد في هذه الجريدة كأمثلة<sup>(42)</sup> "

ريالات	بيان وجهة المصروف
26925	أولّه مصروف على المحلة الأولى الفرنسية التي أتت من جهة سوف ونزلت بتوزر في 10 محرم من سنة 1299 ثمن جلب وتمر دقلة وعليق
76245	بيان مصروف على المحلة الفرنسية الثانية التي بالوديان في جمادي الثانية 1299، ثمن جلب أيضا وتمر علق وضيقة المحلة
8237	بيان مصروف على عسة قرباطة وبناء برج القويقة والعسة به وبناء ناظور سبع [دقود] وعلى الخيل التي أتت مع محمد الصالح وأحمد السلامي عمال الهامة والمحلة التي معهما وعسات خنق جبل الطرفاوي مدة خمسة أشهر
3750	بيان مصروف على بناء اصلاح دار الباي بتوزر
6800	بيان مصروف على بناء برج قرباطة وكسوة المقادمة الذين أتو مع السيد الجنرال فلبير حين حلّ بالجريد وعلى السبايس الذين أتوا معه والسبايس الواردة للبلاد للخدمة وما دفعوه '550' إلى



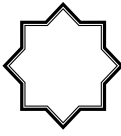
ونفس الأمر قام به قايد الحامة بمشاركة مشايخ وأعيان المكان بتاريخ 18 رجب 1300هـ<sup>43</sup>.

من الملاحظات الأولى التي تمدنا بها الوثيقتين فيما يخص الوضع على الحدود:

- المحلة الفرنسية التي قدمت من جهة سوف والأخرى التي في منطقة الوديان التابعة لعمالة الجريد، كانتا في مهمة تمشيط المناطق الحدودية في الجنوب الشرقي.
- اهتمام الفرنسيين ببناء أبراج المراقبة الدائمة مثل: برج قُرباطة Gourbata (على الطريق بين قفصة ومتلوي)، والقويفة "قرب توزر"، والطرفاوي.
- استعمال الناظور "jumelle" في المراقبة.
- التعاون بين المحلة الفرنسية و التونسية لمراقبة الحدود، خاصة وأن الجيش الفرنسي لا يمكنه الاستغناء عن خدمات عساكر زواوه "corps des Zouaves"، والصبايحية، والقومية وغيرهم من التشكيلات الأهلية.
- إشراك الأهالي "سكان المناطق الحدودية" في تحمل نفقات بناء الأبراج والتكنات<sup>(44)</sup> وفق نظام "الحلاس"<sup>(45)</sup>، إذ تبين الوثيقتين أن قايد المكان ومشايخ العروش قاموا بحساب كامل المصاريف ووزّعوها على مجموع نخيل المنطقة (لأن النخيل آنذاك يعتبر المؤشر الرئيسي لثروة الأفراد وعليه تحدد قيمة الضريبة)، فحسب تعبير الوثيقة الأولى بلغ مجموع المصاريف "تسع وعشرين ألف ريالاً ومائة ريال وأربعة ريالات ونصف الريال 29104.5 ريال وثمانه المرقومة يمناه وزّع منه على ستة وتسعون ألف نخلة وثلاثمائة وسبع وعشرون نخلة كل نخلة إحدى عشر ناصري الذي لزمه أداء ذلك وعلى ألف وثلاثة وأربعون نفر على كل نفر 7 ريالات.

#### ■ جوازات السفر "تراخيص العبور":

من أشكال المراقبة الجديدة إلزام الأهالي البدو و الحضر، على طلب تراخيص العبور والسفر "permis de voyage"<sup>(46)</sup> من السلطات الفرنسية، حتّى تتمكن من



تضييق الخناق على الثوار لأنهم لا يستطيعون الحصول عليها من جهة، ومن جهة ثانية التحكم في تنقلات السكان وتجاريتهم<sup>(47)</sup>، وفي هذا الصدد نجد في إحدى التقارير الفرنسية أنه تم القبض على مجموعة من التونسيين في قسنطينة، ذنبهم الوحيد أنهم لا يحملون وثائق هوية "sans-papiers"<sup>(48)</sup>، كما أخبر عامل أولاد ناجي من الفراشيش السلطات الفرنسية بفرار تونسيين إلى تبسة دون أن يكون لهم تراخيص سفر<sup>(49)</sup>.

وبالتالي أصبح كل من لا يحمل جواز سفر يُعدّ فاراً من العدالة أو مشتبه به يجب إيقافه. وحتى الذين يُعطى لهم جواز سفر أو تراخيص العبور، لا يُستثنون من الرقابة والمتابعة، وقد عثرنا بالأرشيف التونسي على تقرير فرنسي، لزيارة قام بها شيخ السّوافة بتونس علي بن سلطان، إلى موطنه الأصلي "وادي سوف"، ويذكر التقرير أن هذا الأخير بعد أن تحصل على رخصة السفر لأموّر تجارية هناك، لم يذهب إلّا من أجل هدف سياسي مضاد لفرنسا "وصفه التقرير بالدعوة للتمرد"<sup>(50)</sup>.

تكشف لنا الوثائق الأرشيفية على نوع آخر من تراخيص العبور، يتمثل في تسجيل المسافرين شهرياً عبر نقاط العبور الحدود، وذلك بتسجيل كل مسافر من أين أتى وإلى أين يتجه، وهذا مثال لعينة من هذه السجلات تضمّنت مائة وستة مسافر "106" بين شهر سبتمبر وأكتوبر 1873م:

جريدة [قائمة] مرقومة بأسماء الأنفار المسافرين من العمالة الفرنساوية [الجزائر] إلى العمالة التونسية على يد القنصل في هذا التاريخ من شهر اشتهبر إلى أول أكتوبر سنة 1873:

1\* الحاج عمر بن محمد النفطي الجريدي سافر إلى تونس

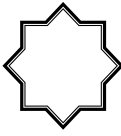
..(تستمر القائمة..)

106\* سعد بن محمد من [شارن] سافر إلى [شارن] ببيته

وختمت القائمة بهذه العبارة "من عمالة الغرب إلى العمالة التونسية في هذه المدة والعاقبة للباقي بهتمكم العلية إن شاء الله سيدي والسلام"<sup>(51)</sup>.

#### ■ الجواسيس (عيون الصحراء):

وهي طريقة قديمة ومألوفة عند الفرنسيين، بحيث يعمدون إلى تجنيد بعض السكان في المناطق الحدودية، يكونون عيونهم الساهرة على الطرقات والمناطق النائية، وهؤلاء في الغالب هم تحت إمرة القايد أو شيخ القبيلة أو شيخ المدينة<sup>52</sup>، على اعتبار أنهم بعد الاحتلال أصبحوا موظفين لدى تلك السلطات للسهر على راحة المواطنين وتسيير



أمرهم.

## ب - تأثير المراقبة الفرنسية على علاقات التواصل بين الشعبين "الجزائري والتونسي":

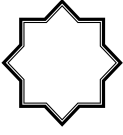
بالنسبة لعُربان البادية من الجهتين الشرقية والغربية، يُمثل الوضع الجديد كارثة على حريّتهم، ومزيّداً من الصعوبات التي باتوا يتكبّدونها يوميا، فقبل الاحتلال تكاد تنحصر مشاكلهم مع الطبيعة (الجفاف، القحط، المراعي...) وحتى عمليات النهب بين العروش فيما بينها، لكن بعد الاحتلال دخل طرف جديد في مشاكلهم الحياتية، إنها المراقبة والنفي والإبعاد والخط الحدودي الفاصل، تلك المصطلحات غريبة عن البدويين كغربة لغة الرومي إليهم. ويدرك الفرنسيون أن هؤلاء السكان يتمنون لو كان بإمكانهم مواصلة نمط عيشهم كما في السابق<sup>(53)</sup>، بمعنى الحفاظ على قيم التواصل دون مراعات لهذه الأمور الجديدة خاصة وأن الذي يفرضها عليهم هو الرومي النصراني.

لقد أدى هذا الوضع إلى إحداث تأثير سلبي على القوافل التجارية، ووفرة المواد التي يحتاجها السكان، بسبب التعقيدات الجمركية على الحدود، ما جعل الأسعار تكون في ارتفاع دائم، ومن ثم انتعاش تجارة التهريب من جهة أخرى.

لم يتوقف تأثير هذه المراقبة عند الأنشطة التجارية؛ بل تعدّاه إلى الأنشطة الفلاحية، حيث أرغمت القبائل الحدودية لا سيما الجبلية منها، على الاتصال بالسلطات الفرنسية للحصول على تراخيص تسمح لها بممارسة أنشطتها ودفع ضريبتين: ضريبة الحكر "مقابل الحرث والزرع"، وضريبة العزيب وهي ضريبة على تسريح المواشي للرعي<sup>(54)</sup>.

وفي المجال الاجتماعي قضت هذه الإجراءات على كثير من قيم الجوار المتبادلة بين المنطقتين، فلم تعد الأراضي التونسية آمنة بالنسبة للوافدين إليها من الجزائر، هروبا من عسف الاحتلال الفرنسي، لأنهم أصبحوا في نظر السلطة "أجانب" وهذا الوضع لم يعهده اللاجئين في سالف الأيام، حين كانوا مثل سكان البلاد ولا يتميزون عنهم في شيء<sup>55</sup>.

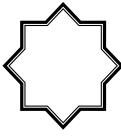
ولعلّ أخطر تلك التأثيرات الناتجة عن تطبيقات الحدود الجديدة، هو مصادرة الأراضي، التي لجأت إليها سلطات الاحتلال في إطار العقوبات الجماعية التي تضمّنها قانون الأهالي منذ 1871م، أو التي جاء بها قانون فارنيي 1873م، لأن أغلب القبائل الحدودية يتعذر عليها امتلاك وثائق تثبت ملكيتهم للأرض. وتمّ تحويل تلك الأراضي



المصادرة إلى مناطق محرّمة ومحتشدات خلال ثورة التحرير الكبرى 1954م.

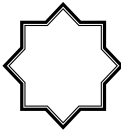
#### **خاتمة:**

في نهاية الأمر نقول: لقد حرصت سلطة الاحتلال في المنطقتين عبر إجراءات ضبط الحدود إلى تطبيق مبدأ الحد الفاصل، بين دولتين لكل منهما سيادته وهويته المتميزة، بدل الحد الواصل، ساعية بذلك إلى تكريس منطق التجاور بدل التواصل، الذي كان سمة أساسية لقبايل المناطق الحدودية، وارتسمت منذ ذلك التاريخ معالم الفصل والانقسام في الخرائط الورقية والنفوس البشرية.



## الهوامش:

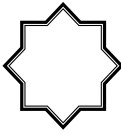
- (1) - بعد خضوع تونس للحماية الفرنسية، بدت أكثر حرصا وتعاوننا مع فرنسا المحتلة للجزائر، في إقامة أبراج للحراسة والمراقبة الدائمة، نذكر منها في منطقة الجريد مثلا: برج قرباطة، القويطة، الطرفاوي. للمزيد ينظر: وثيقة موقعة من طرف مشايخ وأعيان بلدان الوديان بها مصروف إقامة أبراج والحراسة بها. أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 215، م، 303، و. 76، مؤرخة في 17 رجب 1300هـ الموافق ل: 25 ماي 1883م.
- (2) - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية (نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 2009، ص. 308.
- (3) - يرتبط سكان وادي سوف بعلاقات قرابة ومصاهرة بأهل الجريد التونسي منذ زمن بعيد، ولأمثلة على ذلك ينظر: أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ص. 212، م. 241، و. 72، بتاريخ 18 سبتمبر 1848م.
- (4) - كانت الجوامع والزوايا ومقامات الأولياء الموجودة بالجريد التونسي خاصة، والمناسبات الدينية من أهم عوامل زيادة التواصل بين القبائل في كلا الجهتين. للمزيد ينظر: In- Revue - Féraud (Ch), "Note sur Tébesa", Africaine, Vol. 18, 1874, p. 468
- (5) - يذكر بيربروجر كنموذج عن هذه العلاقات استمرار التنقل والترحال لقبائل طرود من وادي سوف إلى منطقة الجريد التونسي، وقدم قبائل تونسية إلى سوف بشكل تلقائي تبعا لمصالح الطرفين، دون احساس بأي شكل من أشكال الحواجز والمنع. للمزيد ينظر: In- Revue - Berbrugger (A), "Des frontières de L'Algérie", Africaine, Vol. 04, Année 1859-1860, Alger, 1860, p. 412.
- (6) - نفسه، ص. 309
- (7) - Khalifa chater, Dépendance et mutations précoloniales, p. 151- 156.
- (8) جنرال فرنسي، شغل منصب وزير الحرب ثم أصبح حاكما عاما في الجزائر "المحتلة" من ديسمبر 1851 إلى جوان 1857. للمزيد ينظر: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص. 78؛ In Revue - Robin (N), "Histoire d'un Chérif de la grande Kabylie", Africaine, Vol. 14, 1870, p. 363
- (9) فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص. 308.
- (10) - نشير إلى وجود عدة وثائق في الأرشيف التونسي تتناول هذه النزاعات الحدودية وأهمها: الصندوق، 212، الملفات: 229، 230، 234، 241، (الملف 242 عبارة عن مراسلات وتقارير صادرة عن قنصل فرنسا بتونس متعلقة بإغارات العروش على الحدود التونسية - الجزائرية وأعمال النهب والقتل ومطاردة الثوار، وهو يحتوي على 221 وثيقة)؛ الصندوق، 232، الملف 448.
- (11) - هو أبو العباس أحمد بن مصطفى باي، أول من تلقب بالمشير في بايات تونس، ولد في 21 رمضان 1221هـ - 02 ديسمبر 1806م، وأمه جارية من سردانيا. يحسن التكلم بالتركية والإيطالية. أخذ البيعة يوم الثلاثاء 10 رجب 1253 هـ، 10 أكتوبر 1837م، تميزت فترة حكمه الطويلة بعدة إصلاحات هامة. إلا أن علاقته بالدولة العثمانية كانت ضعيفة ومتوترة أحيانا. توفي ليلة الخميس 16 رمضان 1271هـ. ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار بملوك تونس وعهد الأمان، ج. 4، تح. لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط. 2، 2004، ص 11.



## المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية وتأثيرها على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954م من خلال الوثائق الأرشيفية

- (12) - قنصل عام لفرنسا بتونس منذ 14 أبريل 1848م إلى غاية 22 مارس 1849
- (13) - أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ص. 212، م. 241، و. 74. مؤرخة في 18 ذي القعدة 1264هـ، الموافق ل. 1848/11/15م.
- (14) - أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ص. 212، م. 241، و. 80. مؤرخة في 08 ربيع الثاني 1266هـ، الموافق ل. 1849م.
- (15) - فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص. 310.
- (16) - المرجع نفسه، ص. 308.
- (17) - محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تهذيب اللغة، ج. 7، تح. محمد عوض مرعب، دار احياء التراث العربي، ط. 1، بيروت 2001، ص. 138.
- (18) - أندريه لالاند، تع، خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، مج. 1، ط. 2، 2001، ص. 426.
- (19) - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج. 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص. 166.
- (20) - فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص. 80.
- (21) - المرجع نفسه، ص. 81.
- (22) - يتضمن المجال الجغرافي للدولة معنى مادي وآخر قانوني، فالمادي يعني فضاء جغرافي ينحصر ضمن حدود واضحة ومعتترف بها خارجيا. أما المعنى القانوني، فهو حسب تعريف ماكس فيبر "الفضاء الخاضع لسلطة القهر الشرعية" للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص-ص. 8، 9.
- (23) - فوزي سداوي، تبلور مفهوم حدود السيادة في سياسة بايليك تونس القرن 19م، أعمال الندوة الدولية الرابعة أيام من 4 إلى 6 مارس 2004 تحت عنوان "المجال والهوية ببلاد المغرب"، ج. ت. عبد الواحد المكني، تصدر عن جامعة صفاقس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2007، ص. ص. 123، 124.
- (24) بدأ هذا المصطلح "احداده البلاد" يأخذ بعدا سياسيا يدل على الفصل، حيث نجد في رسالة حاكم عمالة القالة إلى مراد كاهية الكاف، يحذره من التعدي على حدود الجزائر، ونقتبس من كلامه بعد مقدمته "...ولكن أنا ظهر لنا أمر عجيب من عند راجل امخازني مثلك يتعد من حدادة بلاده إلى حدادة مخزن آخر الذي هو صلح معه...وأنا راني نخبر المخزن متاعي من فعاليلك ولا نخلي أحد يتعد حدادة بلادي..." أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 212، م. 241، و. 11، مؤرخة في جمادي الثاني 1255هـ الموافق ل. أوت 1839م
- (25) - استعمل هذا المصطلح عامل الكاف في مراسلته إلى الباي. أنظر: أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 212، م. 229، و. 77، مؤرخة في 11 محرم 1290هـ الموافق ل مارس 1873م.
- (26) - بقيت الأسرة الحسينية في تونس لا تعترف بهذا الخط الحدودي الذي رسمه رندون لأنه جاء من طرف واحد دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الباي التونسي، إلى غاية 1853 حين خضعت لأمر الواقع مكرهة دون رضى. فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص. 301.
- (27) - أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 212، م. 234، و. 12، بتاريخ جويلية 1874م، نقلا عن فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص. 307.
- (28) - أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 212، م. 234، و. 16.
- (29) - كُلف بإدارة القنصلية العامة في تونس بأمر رئاسي منذ 22 مارس 1849م: Alphonse Rousseau, *Annales Tunisiennes, ou aperçu historique sur la régence de Tunis*, Alger 1864, p. 400
- (30) - الفرائش اسم يطلق على مجموعة من القبائل تقع على الحدود الغربية لتونس مقابلة لمدينة تبسة الجزائرية.
- (31) - أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 212، م. 241، و. 86. مؤرخة في أواخر جمادي الثانية سنة 1268هـ
- (32) - فوزي سداوي، المرجع السابق، ص. 126.
- (33) - كان الاحتلال الفرنسي لوادي سوف بعد عدة حملات منذ 1854، إلا أن بسط نفوذها النهائي كان سنة 1882 بقيادة





- الضابط ديپورتر Deporter. للمزيد ينظر: على غنابزية، مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي إلى بداية الثورة التحريرية 1300-1374هـ / 1882-1954م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2009، ص. 24.
- (34) - تعتقد السلطات الفرنسية أن الثوار في الجنوب يحظون بدعم وتعاطف كبير من أهل الجريد "المتعصبين" حسب التسمية الفرنسية. للمزيد ينظر: Féraud (Ch), "Note sur Tébéssa", op.cit, p. 448.
- (35) - كانت بلدة صغيرة على الطريق المؤدية إلى نفطة التونسية المسافة بينهما حوالي 120 كم.
- (36) - المحلة: فرقة عسكرية تنتقل من منطقة إلى أخرى للقيام بمهمة معينة، عسكرية (تثبيت سلطة الدولة في المناطق النائية) أو جبائية. وهذه التسمية ليست مصطلحا فرنسيا وإنما تعبير متداول عند الجزائريين والتونسيين في المنطقة يعود إلى القرن 13م، أما الجيش الفرنسي فيستخدم مصطلحاته العسكرية مثل: سرية Escadron، فوج Section، مفرزة Détachement، كتيبة Compagnie، فيلق Bataillon..
- (37) - استخدمنا هذه التسمية لأنها وردت في رسالة عامل نفطة إلى آغة الجريد، لما جاءتهم أخبار قدوم الفرنسيين نحو التجوم الحدودية مع عمالتهم. والتي سنذكرها في العنصر الموالي.
- (38) - أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 212، م. 241، و. 25، مؤرخة في 27 ربيع النبوي سنة 1272هـ.
- (39) - فوزي سعداوي، المرجع السابق، ص. 126.
- (40) - أجبر علي باي حين تولّى السلطة سنة 1882 على تسليم مؤسسات الجيش التونسي من الثكنات وخزائن البارود في سوسة والقيروان وتوزر وكافة الأبراج إلى الجيش الفرنسي. للمزيد ينظر: الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي 1859-1882، منشورات مؤسسة التميمي زغوان وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صفاقس، 1995م، ص. 225.
- (41) - ضريبة تفرضها السلطات الفرنسية على القرى والأرياف.
- (42) - شكل الجدولة هو من انشائنا لأن الوثيقة لم تكن على شكل جدول، لكن محتواه نقلناه حرفيا. للمزيد ينظر: أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 215، م. 303، و. 76، بتاريخ 17 رجب 1300 هـ الموافق ل. 25 ماي 1883م.
- (43) - المصدر نفسه، و. 78، بتاريخ 18 رجب 1300 هـ، الموافق ل. 26 ماي 1883م.
- (44) - أنظر مثلا الوثائق: أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 215، م. 303، و. 78، 81.
- (45) - لحلاس كلمة عامية متداولة في منطقة وادي سوف تعني "السخرة" العمل دون مقابل مادي.
- (46) - A. N.T. Sér. A, Car. 1, Do. 20/2. N°. 13: بتاريخ 10 جانفي 1901م
- (47) - أصدر الباي مرسوما بتاريخ 06 أفريل 1874م يفرض على الجزائريين القادمين إلى تونس حمل تراخيص سفر فرنسية. ينظر: Monchicour Charles, " La Frontière Algero-Tunisienne dans le Telle et la Steppe", Revue Africaine, Vol.82, Année 1938, Alger, p.42.
- (48) - فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص. 311.
- (49) - أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 223، م. 384، و. 85.
- (50) - A. N.T. Sér. A, Car. 1, Do. 20/2. N°. 39:
- (51) - أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ج. 212، م. 242، و. 43.
- (52) - تهتم الإدارة الفرنسية بهذه الفئة من الأهالي كثيرا، نظير الخدمات التي يقدمونها لها بكل اخلاص، فعلى سبيل المثال نجد المراقب المدني في تونس يتدخل لصالح شيخ السوافة بمدينة تونس "محمد بن القفري بن الحاج سالم" لدى إلى السكرتير العام للحكومة التونسية، من أجل قبول المطالب التي تقدم بها هذا الشيخ، لأنه بفضل خدمات هذا الأخير "حسب رأي المراقب المدني" تمكن رجال الدرك من إيقاف عدة متمردين. للمزيد ينظر: A. N.T. Sér. A, Car. 1, Do. 20/4. N°. 13
- (53) - Monchicour Charles, Op. Cit. p. 41.
- (54) - فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص. 310.
- (55) - المرجع نفسه، ص. 305.